قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على اتفاق مظلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين وهم الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى والمفوضية الأوروبية بشأن مشروع المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١١ من أغسطس ٢٠١٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على اتفاق مظلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين وهم الوكالة الفرنسية للتنمية ، وبنك الاستثمار الأوروبى ، والمفوضية الأوروبية بشأن مشروع المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى للمساهمة بحزمة تمويل تبلغ ٩٤٠ مليون يورو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٢ نوفمبر سنة ٢٠١٢ م) .

محمد مرسى

اتفاق مظلة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

شركاء التنمية الأوروبيين

تحديداً

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

و

بنك الاستثمار الأوروبى (EIB)

و

المفوضية الأوروبية (EC)

(مجتمعين « شركاء التنمية الأوروبيين »

ومنفصلين « شريك التنمية الأوروبى »)

بشأن

مشروع المرحلة الثالثة - الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة

إن حكومة جمهورية مصر العربية

و

شركاء التنمية الأوروبيين

سعيًا إلى تنمية المزيد من التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين ؛

ورغبةً فى تعزيز وتكثيف العلاقة بينهما من خلال التعاون المشترك بروح من الشراكة ؛

وإدراكًا منهما بأن هذه الشراكة الوثيقة تشكل الأساس لاتفاق المظلة هذا ؛

وبهدف المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ؛

وبروح إعلان باريس وإعلان أكرا بشأن فعالية المساعدات ، والملكية ، والتنسيق ، والمواءمة ، والنتائج ، والمساءلة المتبادلة ؛

وأخذاً فى الاعتبار ما يلى :

(أ) اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبى وحكومة جمهورية مصر العربية التى دخلت حيز النفاذ فى الأول من يونيو ٢٠٠٤ وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبى ومصر التى تم إقرارها فى الدورة الثالثة لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبى ومصر فى بروكسل بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٧ ، وقرار المفوضية رقم (C/2007/672) بإقرار ورقة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣

(ب) الاتفاق الإطارى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبى الموقع فى التاسع عشر من يوليو ١٩٩٧ (الاتفاق الإطارى لبنك الاستثمار الأوروبى) .

(جـ) الاتفاق الإطارى الموقع بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية فى التاسع عشر من أبريل ٢٠٠٦ (الاتفاق الإطارى للوكالة الفرنسية للتنمية) ؛

اتفق الطرفان على ما يلى :

(المـادة الأولى)

الاختصارات

AFD تعنى الوكالة الفرنسية للتنمية .

DAC تعنى لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

EC تعنى المفوضية الأوروبية .

EIB تعنى بنك الاستثمار الأوروبى .

EU تعنى الاتحاد الأوروبى .

EUR تعنى اليورو .

GoE تعنى الحكومة المصرية .

NAT تعنى الهيئة القومية للأنفاق .

Metro L3P3 تعنى المرحلة الثالثة من الخط الثالث من مترو أنفاق القاهرة الكبرى .

NIF مرفق الجوار للاستثمار .

(المـادة الثانية)

أهداف المشروع

تسهم المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق فى تحسين ظروف المواصلات لسكان القاهرة ، وأهداف هذه المرحلة هى :

(أ) المساهمة فى النمو الاقتصادى من خلال خفض الزحام فى المناطق الحضرية وبالتالى زيادة إنتاجية العمل ،

(ب) تحسين الظروف المعيشية لسكان القاهرة المحرومين اجتماعيًا من خلال زيادة قدرتهم على الحركة والتنقل وبالتالى الوصول إلى أماكن التعليم والعمل وغيرها من الخدمات ؛

(جـ) التخفيف من آثار تغير المناخ والتلوث من خلال توفير وسائل نقل حضرية أكثر استدامة وصديقة للبيئة .

المشروع يعنى المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة المموّل جزئيًا من خلال حزمة التمويل المفصلة فى المادة الرابعة .

(المـــادة الثالثة)

تكلفة المشروع

١ - تقدَّر التكلفة الإجمالية للمشروع عند توقيع هذا الاتفاق ، وفقًا لدراسة الجدوى التى قـــامت بهـا الهيئـــة القـومـيـة للأنفـــاق (NAT) بمبلغ ٢,٠٧٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو (مليارين وخمسة وسبعين مليون يورو) ، مقسمة طبقًا للجدول التالى :

المكـــون	التكلفة التقديرية (مليون يورو)
أعمال ومعدات ثابتة	١٦٢٣,٥
دراسات وأعمال إشراف وتنسيق	١٦,٥
وحدات متحركة	٤٣٥
الإجمالى (مليون يورو)	٢٠٧٥

٢ - تمول الوحدات المتحركة من خـلال تمويـــل خـــارجـــى يتم إدارتـــه بشكل منفصل عن طريق الحكومة المصرية .

٣ - تقدَّر مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية ، الخاصة بالأعمال والمعدات الثابتة ، بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (سبعمائة مليون يورو) أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

٤ - تتعهـــد حكومـــة جمهورية مصر العربية بضمـــان التمـويل المحلى للمشروع طبـقـــًا لخطـــة التنفيـــذ الخاصة بهـــا . يتم تخصيص التمويل من أجـــل تنفيذ المشروع من خلال الهيئة القومية للأنفاق بصفتها الجهة المنفذة .

(المـــادة الرابعة)

حزمة التمويل الأوروبى

١ - بناءً على النتيـجة الإيجابية لتقييم المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى وبشرط حصول كل شريك أوروبى من شركاء التنمية على تفويض رسمى من هيئاتهم المختصة للدخول فى اتفاق قرض/تمويل مع حكومة جمهورية مصر العربية ،

سـوف يتيـح شركاء التنمية الأوروبيون التمويل التالى لحكومة جمهورية مصر العربية طبـقـًا للشـروط المنصوص عليها فى المادة الثانية أعلاه ، والمادة الرابعة البند (٢) ، والمادة السادسة :

(أ) تمويل استثمار يصل إلى ٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (تسعمائة وثلاثون مليون يورو) فى صورة قروض أو منح ،

(ب) تمويل مساعدة فنيـة يصـل إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (عشرة ملايين يورو) فى صورة منحة ويشكلان معًا «حزمة التمويل» .

٢ - عـدم سـريـان تمـويل المفوضيـة الأوروبيـة بتوقيـع اتفاق المظلـة هـذا ، تصبح شروط حزمة التمويل على النحو التالى :

شريك التنمية الأوروبى	مبلغ حد أقصى (يورو)	معدل فائدة سنوى (٪)	تاريخ الاستحقاق (سنة)	فترة السماح (سنة)
(أ) التمويل الاستثمارى :				
الوكالة الفرنسية للتنمية ..	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٩ (*)	٢٠	٧
بنك الاستثمار الأوروبى ...	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (**)	٢,٧٨ (***)	٢٥	٧
المفوضية الأوروبية (مرفق الجوار للاستثمار)	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	منحة		
(ب) المساعدة الفنية :				
المفوضية الأوروبية (مرفق الجوار للاستثمار)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	منحة		

(*) معـدل الفائدة التأشيرى الثابت (وفـقـًا لظـروف السـوق فى ٢٠١٢/٨/٢٩) يتم حسابه على أساس سعر فائدة يوريبور + ٨٠ نقطة . وتطبق عـمولة ارتباط قدرها (٠,٥٪) سنويًا على المبالغ غير المسحوبة وفقًا لجدول صرف يتم تحديده فى اتفاق القرض .

(**) يتم توقيعه فى ثلاثة عقود تمويلية فى مواعيد يتفق عليها المقترض وEIB .

(***) معدل الفائدة التأشيرى وفقًا لظروف السوق فى ٢٠١٢/٨/٣٠

٣ - هذه المبالغ لا تشمل الضرائب ، يتم تغطية الضرائب من خلال مساهمة الحكومة المصرية .

٤ - تعتبر مساهمات التمويل حزمة مشتركة واحدة فقط ولا يمكن فصلها أو تقسيمها .

وقد تم تصميمها بحيث تعطى متوسط معدل فائدة كلية لحزمة التمويل لقرض بمبلغ ٩٤٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (تسعمائة وأربعون مليون يورو) بسعر فائدة يبلغ حوالى (١,٩٧٪) لمدة ٢٥ عامًا و٧ سنوات فترة سماح على أساس المعدلات التأشيرية المذكورة فى المادة الرابعة (٢) ويكون عنصر المنحة طبقًا لأسلوب DAC حوالى (٧,٦٠٪) .

(المادة الخامسة)

خدمة دين القروض

تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بصفتها المقترض بأن تقوم وزارة المالية - من خلال البنك المركزى المصرى - بسداد كافة الالتزامات الواجبة السداد بالكامل بموجب اتفاق المظلة هذا ، وكذا القروض المزمع إبرامها مع كل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين .

(المادة السادسة)

ترتيبات التنفيذ

١ - استخدام المبالغ المحددة فى المادة الرابعة من هذا الاتفاق والشروط والأحكام التى تتاح بموجبها هذه المبالغ تحكمها اتفاقات محددة كما هو موضح أدناه فى المادة السابعة يتم إبرامها بين حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها البنك المركزى المصرى (للتفاوض من بين شروط مالية أخرى) ، ووزارة النقل ، أو الهيئة القومية للأنفاق و/أو أى كيان ذى صلة ، وكل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين .

٢ - سوف يقوم كل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين بصرف فقط المبالغ المستحقة بموجب اتفاق القرض/التمويل لتمويل المشروع إذا :

(١) دخل اتفاق المظلة هذا حيز النفاذ .

(٢) تم توقيع كافة اتفاقات القروض/التمويل مع كل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين .

(٣) لم تنشأ حالة فى إطار اتفاق قرض/تمويل تتيح لشريك التنمية الأوروبى بموجب اتفاق القرض/التمويل الخاص به إلغاء أو تعليق سحب مبلغ القرض/التمويل .

(٤) الفاعلية المتبادلة (ويعنى ذلك الوفاء بكافة الخطوات السابقة لعملية السحب) من خلال كل من اتفاقات القرض/التمويل المبرمة .

(٥) يتم صرف المبالغ التى يتعين على كل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين تحويله بالتساوى وعلى أساس النسبة والتناسب .

٣ - من أجل تحقيق الوضوح ، تقر الوكالة الفرنسية للتنمية هنا أن تمويلها للحزمة المالية يخضع لتوقيع اتفاق المظلة هذا فى أو قبل ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢ وتلقيها أول طلب للصرف بموجب اتفاق القرض المحدد فى أو قبل ١٩ مارس ٢٠١٣ . إذا لم يتم الالتزام بأى من هذين التاريخين النهائيين ، قد يحق للوكالة الفرنسية للتنمية إما أن تقوم بتغيير شروطها المالية أو إلغاء عرضها للتمويل .

٤ - تقوم المفوضية الأوروبية بصرف فقط تحويل المبالغ المستحقة بموجب اتفاق التمويل للمساعدة الفنية المحدد فى المادة الرابعة البند (٢) إذا :

(١) تم دخول كافة اتفاقات التمويل المذكورة حيز النفاذ ،

(٢) لم يقع أى حدث بموجب أيٍ من اتفاقات التمويل التالية يتيح للمفوضية الأوروبية إلغاء أو تعليق تحويل الأموال طبقًا لاتفاق التمويل الخاص بها .

(المـادة السابعة)

اتفاقات القروض والتمويل

سوف يتطلب تنفيذ اتفاق المظلة هذا من الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى التفاوض على ، وتوقيع اتفاقات القرض/التمويل الخاصة بهما مع البنك المركزى المصرى ووزارة النقل أو الهيئة القومية للأنفاق ، و/أو أى كيان ذى صلة ، بصفتها المستفيد ، وكل منهما يعمل نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية .

فى جميع الأحوال ، من المتفق عليه صراحة أن البنك المركزى المصرى ووزارة النقل ، و/أو الهيئة القومية للأنفاق (كوكيل لوزارة النقل) كل سوف يعمل نيابة عن الحكومة المصرية وهى المقترض ، وعلى البنك المركزى المصرى تغطية أية مدفوعات مستحقة بموجب اتفاقات القرض ذات الصلة .

سوف تقوم أيضًا المفوضية الأوروبية بالتفاوض على وتوقيع اتفاق التمويل الخاص بها مع الحكومة المصرية .

(المـــادة الثامنة)

المزايـــا

طبقًا لأحكام الاتفاقية ذات الصلة المذكورة فى الفقرات (من أ حتى ج) من المقدمة أعلاه ، تعفى الحكومة المصرية الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى والمفوضية الأوروبية من كافة الضرائب بما فى ذلك ضرائب المبيعات والرسوم وغيرها من النفقـــات المفروضـــة فى جمهـــوريـــة مصـــر العربيـــة فيمـــا يتعلق بإبـــرام وتنفيـــذ الاتفاقات المشار إليها فى المادة السابعة أعلاه .

(المـــادة التاسعة)

تسوية النزاعات

أى نزاع ، أو خلاف ، أو جدال أو ادعاء ينشأ فيما يتعلق باتفاق المظلة هذا يتم تسويته بقدر الإمكان وديًا بالاتفـاق بين أطراف هذا الاتفـاق . ويحـدد كل اتفـاق قـرض أو تمويل على حدة قواعد حل هذا النزاع .

(المـــادة العاشرة)

التقدم والمتابعة

ينظم شركاء التنمية الأوروبيون والحكومة المصرية ، ويمثلها هنا ، ودون الاقتصار عليهم ، الوزارة أو (الوزارات) وغيرها من المؤسسات المشاركة فى تنفيذ المرحلة الثالثة من الخط الثالث من مترو الأنفاق ، بعثات منتظمة لتفقد التقدم والمتابعة لضمان استخدام كافة مبالغ حزمة التمويل المشار إليها فى المادة الرابعة أعلاه فى الغرض المخصصة من أجله ، وطبقًا لأحكام اتفاقات القروض ذات الصلة المشار إليها فى المادة السابعة .

(المـــادة الحادية عشرة)

دخول الاتفاق حيز النفاذ

تخطر حكومة جمهورية مصر العربية شركاء التنمية الأوروبيين عبر الوكالة الفرنسية للتنمية ، التى تعمل بصفتها مؤسسة التمويل الرئيسية ، بأن كافـة المتطلبات القانونية من أجـل دخـــول الاتفـاق حيز النفـــاذ ، وتطبيـــق اتفـاق المظلة هذا قد تم الوفاء بها . ومن ثم ، يعتبر اتفاق المظلة فى كامل سريانه ونفاذه بكافة أحكامه .

يعتبر تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام الوكالة الفرنسية للتنمية للمعلومات المذكورة أعلاه من الحكومة المصرية .

تم التوقيع فى القاهرة فى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢ من ٨ نسخ أصلية ، ٤ نسخ باللغة العربية ، و٤ نسخ باللغة الإنجليزية ، وجميعها لها ذات الحجية . فى حالة الاختلاف فى التفسير ، يعتد بالنسخة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط والتعاون الدولى

دكتور/ اشرف العربى

عن شركاء التنمية الأوروبيين

الرئيس التنفيذى للوكالة الفرنسية للتنمية

السيد/ دوف زيرا

بنك الاستثمار الأوروبى

(إمضـــاء)

القائم بأعمال رئيس قسم التعاون

بالمفوضية الأوروبية

السيدة/ ارمل ليدو

قرار وزير الخارجية

رقم ١٢ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٣٦٠) ، والصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بالموافقة على اتفاق مظلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين وهم الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى والمفوضية الأوروبية بشأن مشروع المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ ؛

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية القرار الجمهورى رقم (٣٦٠) ، والصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بالموافقة على اتفاق مظلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين وهم الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى والمفوضية الأوروبية بشأن مشروع المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٣/٣/١٤

صدر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٥٧٥ س ٢٠١٢ - ١٦٠٤